واما ما ذكره صاحب العناية في التجنيس والمزيد مما نقلناه فنذكر صورة ما قاله ثم نتكلم عليه فصورة ما ذكره قال امرأة نصيبها من الوقف على وجه الحاجة ثم استغنت فهذا على وجهين اما استغنت قبل الخروج او بعد خروجها قبل الادراك فعلى الوجه الاول عليها ان ترد وفي الوجه الثاني لا لان الحق انما ثبت عند حدوث الغلة فقوله ثم استغنت ثم تبين غناها فمجمل الجواب على التفصيل اما اذا استغنت قبل الخروج اي الغلة او بعده قبل الادراك وهذا ظاهر فقوله في الوجه الاول عليها ان ترد معناه انها صارت غنية وقت استحقاق الغلة وهو موافق لما قاله هلال ولما قررناه حيث قال عليها ان ترد لانها بقيت مستحقة وفي الوجه الثاني لا ترد لان اوان الاستحقاق فجاءها وهي فقيرة وما يضر غناها بعد ذلك كما في الزكوة لو قبضها وهو معسر ثم ايسر لا يجب عليه الرد ويسقط من المزكي في كلام التجنيس وديعة جليلة وهي ان وقت الادراك لا عبرة به لانه صرح فقال او بعد خروجها قبل الادراك ثم قال لان الحق انما ثبت عند حدوث الغلة فافاد ان هذا الكلام ان قوله وقت حدوث الغلة المراد منه قرب الادراك لا وقت الادراك وبهذا يجاب ان يحمل كلام الخصاف وغيره من قولهم حدوث الغلة او مجيء الغلة او يوم تاتي الغلة او يوم تطلع الغلة ليس المراد الادراك وان الزرع اذا خرج من الارض سمي غلة وكذا الثمار وهذا من اهم ما يجب على الفقيه الاهتمام به فلله الحمد على ما الهم وعلم واما ما قاله لخاصه من يوم حدوث الغلة ووقت حدوث الغلة فيحمل على ما فسره صاحب الهداية واما ما قاله في النقاية من قوله فانما ينظر الى مستحقها يوم الادراك الخ فهو محمول على حالة الظهور من الارض لا على ان الادراك منه يوم الحصاد توفيقا بين الاقوال واما ما قاله مفضاه من قوله ووقت حدوث الغلة الوقت الذي يستحقه الزرع حيا وان لم يقسم يوم يصير الزرع منتفعا فهذا يشير الى ان في المسئلة اختلاف المشايخ فمنهم من قال بان تفسير وجود الغلة الذي ينعقد فيه الزرع حيا ومنهم من قال يوم يصير الزرع

منقولا

اخذت

الوقت

منقوما وهذا قول هلال فصار وقتا في المسئلة لاختلاف

وذكر في موضع اخر اعني قاضيخان سيحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قول هلال وعليه الفتوى اي في تفسير وقت وجود الغلة انما قوله وعليه الفتوى اي انه سيحق الغلة من كان فقيرا زمن وجودها فالحاصل ان ذلك اختلاف المشايخ والاولى ان يكون العمل على ما قاله هلال وصاحب الهداية من اعتبار وقت الخروج لا الادراك لانه اليه ميل الاصحاب والقواعد المذهبية وهو اعدل وبهذا علم صاحب النهاية على انه مال الى قول بعض المشايخ وقال قاضيخان في موضع اخر لو وقف على فقراء اقاربه فان المعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة لا وقت الادراك وهو ظاهر الفرق بينه وبين ما تقدم من الوقف على الاولاد وذلك لان الوقف على فقراء الجيران انما ينصرف على اقوام بصفة فاذا زالت الصفة قبل القبض لا يستحقونها بخلاف ما تقدم لانه غير مقيد بوصف ولا بصفة الفقر فلم يكن مجرد الصدقة وهذا يأخذ عنه الغنى والفقر واما ما ذكره في المحيط من قوله وتكلموا في معرفة اليوم الذي يجب فيه الحق في الغلة وذكر هلال الى آخره فهو بحث حسن غير انه من نحوي كلامه ظهر انه يميل الى اشتراط المؤن والخراج وليس تحته كما يأتي في معرفة الوقت الذي يثبت فيه الحق في الغلة لا في المؤن والخراج بعد ما ان على المستحقين والاشك ان الحق يثبت لهم بنفس الظهور وان كان الزرع في ذلك الوقت لم يف الا بزرعهم لو دفعوا المؤن والخراج من مالهم وحصدوا الزرع كان لهم ذلك فالذي قاله هلال اولى فتلخص لنا من هذا كله ان المعتمد ما قاله هلال وهو المختار قيمة الغلة لا قبلها ولا بعدها هذا فيما يتعلق بالوقف على الاولاد والاقارب اما في الوقف على جهات كالمدارس والفقراء والمساجد وما شاكل ذلك فاعلم انه ذكر في القنية للزاهدي ما صورته اذا اراد مدرس المدرسة ولا مؤمر الامام الاعظم في اكثر السنة فللمتولي ان يعطي كل واحد مما شاء اذا كان الوقف على كل من يدرس ويؤم ويؤذن ولا يتغير وقت خروج الغلة وذكر بعد ذا قال اعتمد في المحيد سنة فلما ادركت غلة الوقف فيه سنات هو الذي ارتضيه بخلاف ما رفق الخاصي ذكر بعد هذا قال فلما لم يعتمد الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يورث عصبة

مطلب قول هلال وعليه الفتوى راجع لمن وقت وجود الغلة

مطلب ما ذكره في المحيط لا طائل تحته

مطلب فيما يتعلق بالوقف على غير الاولاد والاقارب

مطلب يحمل كلام الخصاف وغيره وهو من المهم الواجب اعتباره